

مقالات رأي

عادل عسوم يكتب: إلى دكتور جبريل مع التحية

أضواء البيان • 06-07-2025 • 10 دقائق قراءة



أُعرف الدكتور جبريل ابراهيم منذ سنوات، فقد جالسته كثيرا عندما كان محاضرا هنا في السعودية، إنه حقا من اهل الإقتصاد يعلم بمكوناته، وهو شجاع لا يخشى في الله لومة لائم، ويقدم على الذي يؤمن بهمة دون أن يوصد باب القبول بالنصيحة من الآخرين، ولا ازكيه على الله فهو من قبل ذلك متدين يخشى الله ويتقيه. لقد سعدت حقا بخبر إنشاء مصنع ثان لتصنيع الصمغ العربي داخل السودان وايقاف تصديره خاما، ومعلوم يقينا إن تعويم الجنيه؛ أهم مايسنده السعي حثيثا لتصنيع خاماتنا العديدة التي حبانا الله بها عوضا عن ان يفيد منها من هب ودب ليعاد تصديرها بإسم دول أخرى!.

وبالطبع فإن التعويم تلسع سياطه الفقراء منا واصحاب الدخل المحدود، وهنا لايفوتني الإشادة ببرنامج سلعتي الذي شرعت فيه الحكومة الحالية، وليته يكون تبعا لوزارة المالية لتشرف عليه بنفسك يا دكتور جبريل، كما أرجو أن تكون إدارته الحالية مختارة بعناية، وليست من اختيارات قحت التي يغلب عليها النطيحة والمتردية. وأدعو كل حادب على السودان وأهله من زملائي من اهل المنافي الحرص على التحويل عن طريق البنوك بدلا عن السوق الأسود، وعلى نظامنا المالي التهيئة والاستعداد لذلك، وأدعو مدراء البنوك واداراتها إلى الصدق في التعامل مع كل دولار او ريال يتم تحويله عن طريقها.

المقال التالي كتبته عام 2016 خلال حكم الإنقاذ، وأعيد نشره الآن.

وكنيت أرغب في اقتصاص فقرة الحديث عن سياسة جديدة تعنى بالمغتربين -وهي مرادي منه- لكنني أثرت ايراده كاملا للفائدة.

عنوان المقال:

لماذا رفع الدعم وبين يدينا البدائل؟!

الله جل في علاه عندما امتن على أهل قريش في مكة المكرمة، امتن عليهم بالاطعام من جوع والأمن من خوف، وهذان لعمرى أوجب واجبات ايما حكم راشد تجاه شعبه، وإلا فلامناص من الاعتراف بالفشل ومن ثم التنحي طالما كنت ادعي اهليتي للحكم!...

لقد فاجأني -كسواي- الزيادات الاخيرة والتي لا اخالها بأي حال من الأحوال رفعا للدعم عن سلع بعينها، إنما هي ضريبة غير معلنة اقترحها اقتصاديون كي تضاف على قيمة أكثر السلع إستيرادا، وبالتالي أكثرها استهلاكا، وتلك لعمرى ممارسة اقتصادية يحمل وزرها في البدء البنك الدولي، ثم اصبحت (روشتة) تسعى إليها حكومات عالمنا الثالث، إذ بالطبع فإن الأمر من حيث الحسابات الإقتصادية صحيح، لكون الدخل المادي المرتجي مجز جدا، وسريع النيل، لكن هل ينبري السؤال:

*هل يتسق ذلك -حقا- مع الواجهة المرفوعة بحكم راشد يتقي الله في العباد استصحابا لقيمة الاطعام من جوع والأمن من خوف؟!...

بالطبع والف لا...

فلإن سلمنا بأن سياسات حكومتنا الحالية قد استطاعت-بجهد جهيد- الحفاظ على امن الناس بصورة تلامس بعض الرضى الا ان لجوئها الحالي الى زيادات اسعار الوقود والقمح وتعرفة المواصلات والتي ستتبعها زيادات موازية - تلقائية- لسلع وخدمات اخرى عديدة نتاج مايسمى بمتلازمة الترابط المتوالي للأشياء يكون وقعه ثقيل على كاهل المواطن المثقل اصلا بالكثير من اوجه الصرف الواقعة عليه في جل مساقات الخدمات من تعليمية وصحية وفواتير للكهرباء والماء ثم ضرائب على السكن وكل مايلي حراكه الاستثماري حتى ان كان (صبي درداقة)!...

ولإن كان المعلوم -اقتصادا- بأن الدافع الأساس لهذه الزيادات هي الإجتراء على الندرة في العملة الصعبة -كما درجت التسمية- فهل هناك بديل اقتصادي علمي يستطيع المشرع الاقتصادي الركون اليه لتوفير تلك العملة اللازمة للتسيير الاستثماري وإيفاء واردات البلاد من الدواء ومدخلات الانتاج والوقود والقمح وسواها من المواد اللازمة لحياة الناس ومعاشهم؟

نعم هناك بديل يتسق مع الراية القيمية المرفوعة ويتناغم كذلك ويتماهى مع منة الاطعام من جوع الربانية وهي كالآتي:

1-الخلوص الى استراتيجية مدروسة للتعامل مع أكثر من سبعة ملايين سوداني يعيشون في المنافي علما بان السودانيين هم من اكثر شعوب العالم ارتباطا وجدايا بوطنهم الاول ولو نالوا هوية وطن ثان اذ يترى ارتباطهم بالسودان حتى الجيل الثاني على اقل تقدير وبالتالي تظل اياديهم سخية بالمال وصلا لرحم أو استثمار على اديم أرضه ومائه وسمائه يضاف اليهم نصف اخر يقيم في دول الخليج وبعض دول افريقيا وآسيا ودول اخرى...

فأهل المنافي هؤلاء قد استطاعت بعض دول العالم ان تجعل من تحويلاتهم ومدخراتهم اهم مصدر لها لتوفير العملة الصعبة للصرف على الواردات بل وصلت دولة مثل أثيوبيا الى مرتقى يعينها علة الصرف على مشروعات استثمارية وتنموية ضخمة مثل سد النهضة وخط القطار الحديث الذي يربط اثيوبيا بدولة جيبوتي وصلا بالعاصمة اديس ابابا ومن ثم خطة جادة تتبع لايصال الخدمة الى مدن اخرى داخلية!

وهناك لبنان الذي تعتبر وزارة المغتربين فيه من أهم الوزارات في الدولة لما ترفده الخزينة العامة من عملات صعبة!

وكذلك مصر الغارقة في الفشل الاداري فقد ظلت تحويلات المغتربين فيها من أهم مصادر العملة الصعبة بعد وزارة السياحة بل استطاعت تلك التحويلات ان تفوق إيرادات السياحة خلال السنوات الاخيرة!...

ولإن رافقت خطة الزيادات الاخيرة في اسعار المحروقات والقمح وتعرفة المواصلات طرح يستصحب تحويلات مغتربيا إلا انها كانت خجولة ومبتسرة لكونها مافتئت تتعامل مع المغترب السوداني بذات النظرة القديمة وهي تسمي عرضها الهزيل للمغترب بالحافز ولا اعلم لو انهم طرحوا له ذات طرح الحكومة الاثيوبية لمغتربها او حتى المصرية لمغتربها ماذا تراهم يجعلون التسمية؟!

فالاثيوبي لايدفع ايما ضريبة للدولة وعوضا عن ذلك فانه ينال الكثير المثير من الالعطايا من حكومته ومن ذلك قطعة ارض سكنية واخرى استثمارية تتبعها تسهيلات بنكية مجزية للبناء اضافة الى عطايا اخرى عديدة طالما ألترم وأكمل المبلغ المرصود للتحويل دون أن يرتهن ذلك بالعودة النهائية الى بلده لأن حكومتهم تضع في الاعتبار امكان استقرارهم في وطنهم الثاني...

اما المصري فانه يدفع لبلده عشر مايدفعه السوداني لبلده وبرغم ذلك ينال اعفاءات كاملة لكل ما يؤمن له حياة مستقرة لدى عودته ومنها تسهيلات للسكن واعفاءات للأثاث بل يصل الامر الى سيارة معفاة تماما من الجمارك وكذلك كل مايعينه على نشاط استثماري من اجهزة ومعدات ومواد تعينه على استثمار جديد للاستقرار النهائي في بلده!

ولعمري فان الفارق ما بيننا وبين اولئك وهؤلاء هو عدم تمكن حكومتنا من استقطاب مدخرات المغترب وتحويلاته فتعتمد الحكومة الى تطفيشه بما تفرضه من ضرائب تثقل كاهله فيجد نفسه مضطرا الى التحويل من خلال قنوات السوق الاسود ملايين أضعاف ما تنتزعه من الحكومة منه من ضرائب وزكاة ورسوم خدمات!

فلو انا افترضنا بأن ال7 ملايين مغترب سوداني هؤلاء قد ادرجوا في مضابط جهاز المغتربين واعتبرنا بان متوسط مايتوقع ايراده من ضرائب وزكاة ورسوم خدمات بواقع خمسمائة دولار سنويا فلنقايس الامر مع ماقدراته من قبل بان تحويلات المغتربين السودانيين من خلال قنوات السوق الاسود خلال عام 2014 لوحده قد تجاوزت المليار دولار على اقل تقدير وذلك من خلال متابعة لحجم العملات الصعبة التي تدولت في السوق السوداني بنهاية ذاك العام!

استصحابا وبناء على ذلك لماذا لاتراهن حكومتنا على تحويلات المغتربين دون هذه الضرائب التي تنفر ولا تكاد تضيف الكثير الى الخزينة؟!

2-التعويل على الاستثمار الداخلي -مهما صغر ماعونه- وذلك من خلال تغيير اسلوب الجبايات العقيم والذي ادى الى جب ايما نية لاستثمار للعديد من السودانيين لما عانوه من وطأة الضرائب والجبايات العديدة حتى وصل الامر بالعديد من المستثمرين الصغار الى ايجاد ابواب موائل استثمارهم والانخراط في الاستثمارات الجبانية من أراضي وعقار حتى اصبح سعر متر الأرض في بعض أنحاء العاصمة السودانية اغلى من رصيفه في مانهاتن! أما كبار المستثمرين فحدث ولا حرج عن أثيوبيا الجارة التي استقطبتهم بسبب قانون الاستثمار المغري فيها حيث الارض بالمجان والاعفاءات الضريبية لسنوات الى أن تستقر المنشأة وتبدأ في جني الارباح وهي -أي الضرائب- بعيد ذلك لاتقارن البتة بكم وحجم الضرائب التي تلزمهم بها حكومتنا!

3-السعي الى النهوض بالزراعة والتصنيع الزراعي والحيواني الى مداه الذي يليق بالسودان السلة للغذاء زراعا ومنتجات حيوانية وفي البال تجربتنا مالايزيا التي زرع شعبها اكثر من مليون فسيلة نخلة زيت فاذا بمالايزيا بعد اعوام قلائل تصبح في طليعة منتجي ومصدري زيت النخيل في العالم والتحية واجبة لقائدها مهاتير محمد وكذلك تجربة هولندا في مجال الألبان وتجربة أستراليا في مجال تربية الخراف آخذين في الاعتبار عشرات الآلاف من شبابنا من خريجي كليات الزراعة والبيطرة والانتاج الحيواني ممن ينخرطون الان في اعمال ووظائف لاعلاقة لها البتة بمساقات دراستهم هذا ان وجدوا لهم وظيفة في الأصل!

اقول ذلك وفي خاطر الكثير مما وصل اليه العالم من تقانات حديثة منها البيوت المحمية وتقانة التهجين والتحسينات السلالية وقد استطاع العديد من علمائنا وطلاب الدراسات العليا لدينا الخلوص الى نتائج مذهلة في ذلك حتى لبعض مراكز البحوث العالمية!

وهناك ايضا الكثير المثير مما يمكن ان يصبح مؤثرا لصادرات تعطش له جل اسواق العالم -ان لم يكن كلها- ومن ذلك صمغنا العربي الذي علمت بانه عماد لاكثر من ثلاثة آلاف نوع من الصناعات الغذائية والدوائية وهناك امكانياتنا المهيولة بأن تصبح في صدارة منتجي ومصدري مكثفات المانجو وفي خاطر غابات المانجو في جنوب كردفان والنيل الازرق وكذلك العديد من الفواكه كالبرتقال والليمون والقريب فروت الذي اثبتت الدراسات الكيميائية والطبية بأنه افضل مذيبي للكولسترول في الدم ثم منتجات عديدة كالشمام/القاليا المرغوب جدا في أوروبا ثم حب البطيخ الذي يباع نصف الجرام منه على متن الطائرات بما يعادل الدولار الامريكي وكذلك منتجات الجلود وهذه بقليل من التقانة يمكننا ان نحيل الآلاف من المشتغلين فيها يدويا الى منتجين تنافس احذيتهم ومحافظهم الجلدية الK shoes والكريستيان ديور وتترى منتجات لنا أخرى كالكركيه والتبلدي وكذلك القمح الذي اثبتت التجارب بان الولاية الشمالية لوحدها يمكنها ان تكفي العالم العربي ان زرعت قمحا وكذلك الكثير الكثير من منتجات ارضنا الطيبة!

كل ذلك لا يحتاج الا الى اتفاقات مع أيما بيت من بيوت الخبرة العالمية عديدة المنبثقة في دول العالم اذ تمتلك كل مايلزم من تقانة وخبرة ومال والعديد منها مافتئ يبحث عن فرص للاستثمار في أيما بقعة يسودها مايسودنا من سلام في هذا العالم وان لم نجد فهناك العديد من الحكومات او الشركات او البنوك في دول ليس بيننا وبينها مايضير مثل تركيا وماليزيا والصين ولانغفل أيضا عن الآلاف من مغتربينا ممن اكتسبوا خبرات استثمارية عديدة في ارجاء هذا العالم المترامي الأطراف فلماذا لا نفعل ذلك بدلا عن رهق الزيادات ورفع الدعم و(حلب التيوس) من خلال الضرائب المرهقة على اهل المنافى منا؟!

adilassoom@gmail.com

<https://www.almuhit-adn-news.com/news/2171> عادل-عسوم-يكتب-إلى-دكتور-جبريل-مع-التحية

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة